



مركز دراسات الشرق الأوسط - الأردن  
Middle East Studies Center - Jordan

فريق الأزمات العربي

Arab Crises Team-ACT

# الأزمة السورية

## استراتيجية الخروج

العدد السابع عشر

آذار / مارس ٢٠١٩



مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن  
Middle East Studies Center - Jordan

## فريق الأزمات العربي

### Arab Crises Team- ACT

فريق عربي متخصص معني برصد ومتابعة الأزمات العربية، وتناولها بالدراسة والتحليل، وتقديم ما يلزم من توصيات للأطراف ذات الصلة، ويلتزم الفريق الدقة والموضوعية في تناوله للقضايا العربية، ويعمل ضمن برامج مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن.

#### فريق الأزمات العربي- ACT الأعضاء الدائمون

<b>قاصد محمود</b> الباحث الاستراتيجي، والنائب الأسبق لرئيس هيئة الأركان المشتركة في الجيش العربي- الأردن	<b>جواد الحمد</b> رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن (رئيس الفريق)
<b>موسى بريزات</b> أستاذ العلوم السياسية والمفوض العام لحقوق الإنسان- الأردن	<b>محمد العدينات</b> أستاذ الاقتصاد ووزير تطوير القطاع العام الأسبق- الأردن
<b>عاطف الجولاني</b> الكاتب والمحلل السياسي- الأردن	<b>نظام بركات</b> أستاذ العلوم السياسية- الأردن
<b>حامد القويسي</b> أستاذ العلوم السياسية في جامعة لندن- بريطانيا	<b>مصطفى عثمان</b> وزير الخارجية السوداني الأسبق وممثل السودان في الأمم المتحدة- جنيف
<b>عبد الحميد الكيالي</b> مدير وحدة البحوث والمعلومات في مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن (مقرر الفريق)	<b>صباح الياسين</b> أستاذ الإعلام السياسي والدبلوماسي الأسبق- العراق



فريق الأزمات العربي  
Arab Crises Team

## الأزمة السورية.. استراتيجية الخروج

### قائمة المحتويات

٢	الملخص التنفيذي .....
٦	أولاً: خلفيات الأزمة وأبعادها .....
٨	ثانياً: تداعيات الأزمة .....
١٠	ثالثاً: مواقف الأطراف ومصالحها وأهدافها .....
١٧	رابعاً: سيناريوهات مستقبل الأزمة .....
٢٤	خامساً: استراتيجية الخروج من الأزمة .....



فريق الأزمات العربي  
Arab Crises Team

## الأزمة السورية.. استراتيجية الخروج

### الملخص التنفيذي\*

تشكّل الأزمة السورية منذ عام ٢٠١١ إحدى أبرز الأزمات العربية وأخطرها، وقد تطورت إلى حدّ الحرب الأهلية التي تدخلت فيها أطراف دولية وإقليمية عديدة، ونظراً لتداعياتها على سورية وعلى مجمل المنطقة العربية، فقد رأى فريق الأزمات العربي- ACT أن يُخصّص هذا العدد من تقاريره لبحثها؛ حيث يتناول خلفيات الأزمة وأبعادها، وتداعياتها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، ومواقف الأطراف ومصالحها وأهدافها، وسيناريوهات مستقبل الأزمة واستراتيجية الخروج.

ويركّز التقرير على مواقف الأطراف ومصالحها، ويكشف عن التوافقات والتعارضات بين هذه المواقف، ويُقدّم خطوطاً عامة لاستراتيجية الخروج من الأزمة بما يحقق معظم مصالح الأطراف المؤثرة فيها، والتي يشكّل توافقها الخطوة الأولى باتجاه حلّ الأزمة.

بدأت الأزمة السورية على صورة احتجاجات سلمية في آذار/ مارس ٢٠١١ مطالبة بإصلاح البنية السياسية والأمنية والاقتصادية للنظام، غير أنّ العنف الذي قُوبلت به هذه الاحتجاجات فتح المجال أمام انشقاق أعداد من الجيش النظامي، وتشكيل مجموعات مسلّحة كان أكبرها الجيش الحرّ، وفتح الباب أمام تدخلات خارجية على المستوى الإقليمي والدولي، كما ظهرت تنظيمات مسلّحة إرهابية تصدّرت المشهد في وقت قياسي، كان أولها جبهة النصرة التي تشكلت في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، ثم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" الذي أعلن في سورية في نيسان/ أبريل ٢٠١٣، الذي وسّع من نطاق سيطرته في البلاد على حساب جبهة النصرة وفصائل الجيش الحرّ المعارض، حتى أصبح في نهاية عام ٢٠١٣ مسيطراً على نسبة معتبرة من الأراضي الخارجة عن سيطرة النظام السوري. وتسبّب ذلك بخلط المشهد السوري بين معارضة سياسية تطالب بإصلاحات سياسية وأمنية واقتصادية، وأخرى مسلّحة تطالب برحيل النظام، وبين ثالثة هي مجموعات متطرفة إرهابية. وقد ساعد ذلك الأطراف القريبة من النظام والولايات المتحدة الأمريكية على استخدام هذه الجماعات الإرهابية لوصف ما يجري في سورية بالإرهاب، وذلك على حساب المشهد السوري للإصلاح أو التغيير السياسي والأمني والاقتصادي في البلاد. وقد تدخلت روسيا عسكرياً في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥، بدعوة رسمية من النظام السوري وصمت الولايات المتحدة وإسرائيل، وبذلك تغيّر المشهد الميداني بشكل واضح، حيث تمكّن النظام من استرجاع المناطق الحيوية في قلب دمشق وفي شمال البلاد وجنوبها، وانحسر وجود المعارضة المسلّحة والجماعات الإرهابية في الشمال الغربي من محافظات إدلب وحلب وحماة.

\* يتقدّم فريق الأزمات العربي بجزيل الشكر من د. عمّار قحف- مدير مركز عمران للدراسات الاستراتيجية في إسطنبول لتفضّله بالمشاركة في جلسة عصاف ذهني مع أعضاء فريق الأزمات أسهمت في إثراء التقرير وتطويره.



فريق الأزمات العربي  
Arab Crises Team

## الأزمة السورية.. استراتيجية الخروج

وعلى الصعيد السياسي، ومنذ بداية الأزمة، تحرّكت أطراف عربية ودولية لإيجاد حلول سياسية، إلا أن الجهود العربية لم تنجح، كما فشلت الأمم المتحدة بالخروج بمشروع حلٍّ مناسب للأزمة تقبله مختلف الأطراف، ولم تصل جهود مبعوثيها إلى نتائج ملموسة سوى ما سُمّي بإعلان جنيف (١). وفي أعقاب التدخل الروسي العسكري، طوّرت روسيا آلية "أستانا" للمسار السياسي وعقدت لقاءات "سوشي" لدعم هذا المسار، ونجحت في عقد لقاءات ضمت الأطراف المعنية، إلى جانب كلٍّ من الأتراك والإيرانيين، وقد نتج عن ذلك ما عُرف باتفاقات "خفض التصعيد" في عدد من المناطق السورية.

حصدت الحرب في سورية أكثر من نصف مليون قتيل من جميع الأطراف، وأضعاف هذا العدد من الجرحى والمفقودين، فضلاً عن حوالي ١١,٥ مليون لاجئ ونازح، وتدمير البنية التحتية والحضرية للبلاد، وهو ما ترك تداعيات سياسية وأمنية واقتصادية على كلٍّ من سورية والدول العربية ودول الإقليم بشكل أساسي، وتعدّتها إلى دول العالم من خلال موجة اللجوء السوري، خصوصاً إلى دول أوروبا.

وكان من أبرز تداعيات الأزمة السياسية والأمنية فقدان النظام السوري السيطرة على أجزاء كبيرة من البلاد لصالح مجموعات مسلحة، وتنامي الجماعات الإرهابية والمتطرفة في سورية، وتغييب الدور العربي والإقليمي لسورية في المنطقة، وخصوصاً في الملفات الخاصة بالصراع العربي- الإسرائيلي، وزيادة الانقسامات العربية على المستويين الرسمي والشعبي بين من يؤيد النظام السوري ومن يؤيد المعارضة. أمّا التداعيات الاقتصادية للأزمة فتمثلت في نزيف الموارد الاقتصادية في سورية، وهو ما رافقه تباطؤ النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط عموماً.

وبخصوص مواقف الأطراف، فقد حظيت الأزمة السورية منذ نشأتها بالاهتمام من قبل الدول العربية ومعظم أطراف المجتمع الإقليمي والدولي، وشهدت الأزمة تدخلات خارجية على كافة المستويات، وبدوافع مختلفة لكلٍّ طرف خشية من التداعيات المستقبلية على أمنه ومصالحه السياسية والاقتصادية، أو رغبة في الحصول على مكاسب وامتيازات جديدة نتيجة تدخله في هذه الأزمة، وقد تباينت مستويات تدخلات هذه الأطراف في مراحل الأزمة المختلفة؛ حيث تدخلت كلٌّ من إيران وروسيا وحزب الله وميليشيات الموالية لإيران لصالح النظام، بينما تدخلت كلٌّ من تركيا والولايات المتحدة وقطر والسعودية لدعم أطراف مختلفة في المعارضة.

وفي ضوء تحليل مفصّل لمختلف مواقف الأطراف من الأزمة السورية ظهر أنّه لم يعد لأطراف الأزمة السوريين من النظام والمعارضة الدور الرئيسي في حلّها، وذلك لعدم قدرة النظام على بسط السيطرة والنفوذ الدائم في المناطق التي خرجت منها المعارضة من جهة، وتشتّت المعارضة وتخلّي معظم الداعمين عنها من جهة أخرى، وهو الأمر الذي يُبقي العامل الدولي ومنطق توازن القوى وتقاسم النفوذ والمصالح بين الدول العظمى، وخصوصاً روسيا



فريق الأزمات العربي  
Arab Crises Team

## الأزمة السورية.. استراتيجية الخروج

والولايات المتحدة، والعامل الإقليمي بدرجة ثانية المتمثل في كلٍّ من تركيا وإيران ومصالحهما، يبقيهما المحدّدين الأبرزين في الوصول إلى تسوية للأزمة السورية.

ويعرض هذا التقرير لأربعة سيناريوهات رئيسية تحكم مستقبل الأزمة في سورية، تراوح بين الحسم العسكري، والحل السياسي الشامل أو الجزئي، واستمرار حالة المواجهة والاستنزاف القائمة، أو تحوّل الوضع الميداني المؤقت القائم ضمن موازين القوى الحالية إلى وضع دائم عبر سيناريو التقسيم فيدرالياً أو عبر كيانات الحكم الذاتي وصولاً إلى الفيدرالية. كما يضع التقرير عدداً من المحددات التي يمكن من خلالها ترجيح أحد هذه السيناريوهات، ومن أبرزها مصالح وأولويات الأطراف الإقليمية والدولية المنخرطة في الصراع (روسيا، والولايات المتحدة، وإيران، وتركيا) وتوجهات الأطراف المحلية في الصراع (النظام والمعارضة) ومصالحها ومدى تأثيرها في مساره، ومستوى استنزاف القوى المحلية والإقليمية والدولية المنخرطة في الصراع، والوضع الميداني على الأرض وميزان القوى العسكري، وطبيعة القضايا الخلافية العالقة، ومدى قدرة الأطراف المتصارعة على التوصل إلى تفاهات بخصوصها، إضافة إلى العامل الإنساني ومستوى حضوره والاهتمام به من قبل المجتمع الدولي ومن قبل أطراف الصراع المباشرة وغير المباشرة.

وفي ضوء هذه المحددات يتضح التباين الكبير في مواقف الأطراف المؤثرة إزاء مستقبل الأزمة السورية نتيجة تعارض مصالحها وأولوياتها، ولا تبدو احتمالات إنجاز حلٍّ سياسي شامل أو تقسيم البلاد أو الحسم العسكري راجحة في عام ٢٠١٩، ولذا، يُرجَّح استمرار المسار السياسي الحالي القائم على إنجاز الحلّ بصورة جزئية تدريجية بطيئة، وفق اتفاقات منفصلة لكلّ منطقة على حدة، وربما يدعمه تطور التفاهم على الدستور الجديد ونظام الحكم والانتخابات لاحقاً، وهو الأمر الذي قد يستغرق وقتاً أطول، وبذلك رغم أنه لا يغني عن الحلّ السياسي الشامل بما فيه إعادة بناء النظام السياسي والأمني والاقتصادي للبلاد بمشاركة كل السوريين.

وفي ضوء تعقيد الأزمة السورية وتدويلها يُظهر التقرير أنّ المدخل لحلّها واستراتيجية الخروج منها يكمن في توافق الفاعلين الدوليين والإقليميين المنخرطين في الأزمة على فرض وقف إطلاق نار شامل، والدفع بالخيار السياسي تمهيداً للمصالحة الوطنية في سورية وإعادة بناء النظام السياسي من قبل السوريين وبدعم المجتمع الدولي والإقليمي، ولخلق ديناميكية داخلية تحافظ على أيّ اتفاق يتمّ التوصل إليه بين هؤلاء الفاعلين بما يراعي المصلحة السورية وأغلب مصالحهم على نحو أو آخر.

ويقدّم فريق الأزمات العربي - ACT في هذا التقرير عدّة اقتراحات في إطار استراتيجية الخروج من الأزمة، أبرزها: (١) إعلان وقف إطلاق النار الشامل بين أطراف الصراع، بتوافقات إقليمية ودولية، يشمل كل سورية بلا استثناء، وتجنّب تدهور الأوضاع مجدداً أو اندلاع المواجهات في البلاد، وبدء المصالحة الوطنية والمصالحة المجتمعية الدينية والإثنية والعائلية، مع الحذر من الركون للاتفاقات والتفاهات المناطقية المؤقتة الحالية، ومن التعامل معها كصيغ نهائية للوضع في سورية. (٢) إعادة بناء النظام السياسي، بشكل يضمن تحقق إصلاح سياسي وأمني



فريق الأزمات العربي  
Arab Crises Team

## الأزمة السورية.. استراتيجية الخروج

واقتصادي حقيقي، ويوفر الفرصة لبناء نظام سياسي ديمقراطي تعدّدي يرسّخ مفاهيم حرية العمل الحزبي، وتداول السلطة، ودولة المواطنة دون تمييز على أساس الانتماءات والهويات الفرعية، مع المحافظة على الخصوصية العربية والإسلامية الجامعة للشعب السوري كجزء من الأمة العربية والإسلامية. (٣) الحفاظ على وحدة الأرض السورية في أيّ اتفاق سياسي قادم، وانسحاب كافة القوات الأجنبية من البلاد. (٤) توفير ضمانات كافية، برعاية إقليمية ودولية، لطمأنة اللاجئين بالعودة إلى مناطقهم، ومن ضمنها نشر قوآت شرطة عربية/ دولية لفترة محددة في كافة أرجاء البلاد، بما يضمن توفير الأمن للاجئين من جهة، وللشركات العاملة في الإعمار من جهة أخرى، من أيّ اعتداءات سواءً من طرف النظام أو أيّ فصيل مسلح معارض، أو الجماعات الإرهابية. وفي مشاورات أجراها الفريق مع أطراف قريبة من النظام والمعارضة فإن انعدام الثقة بين الطرفين ما يزال ماثلاً، حيث يرفض النظام أيّ وجود لقوات عربية/ دولية على الأراضي السورية، وترفض المعارضة هذا الاقتراح من باب عدم الثقة بقدرة هذه الأطراف على توفير الحماية للاجئين، ومع ذلك فإن أيّاً من الطرفين لم يقدم اقتراحاً بديلاً لضمان عودة واستقرار آمن للاجئين إلى حين التوصل إلى الاتفاق السياسي الشامل. (٥) تحقيق العدالة الانتقالية بمفهومها الشامل، وخصوصاً ما يتعلق بإطلاق سراح المعتقلين والمعتقلات وبالمصالحات المجتمعية والتعويضات للضحايا ورعاية المتضررين وغيرها. (٦) الشروع بإعادة الإعمار في المناطق التي تتوقّف فيها الأعمال القتالية، نظراً لما يحمله ذلك من تأثيرات نفسية إيجابية لدى المواطنين السوريين داخل سورية وفي مناطق اللجوء خارجها. ودعوة الأطراف غير المنخرطة في الصراع في سورية إلى المبادرة بمشاريع لإعادة إعمار البلاد وتوفير البنى التحتية (الصحة والتعليم والنقل) على نحو عاجل من خلال آليات دولية تتضمن شقّي المساعدات الإنسانية والاقتصادية، كما تتضمن جذب الاستثمارات السورية والعربية والأجنبية، وبما يحقّق أمناً اقتصادياً واجتماعياً للشعب السوري، وخصوصاً في مناطق عودة اللاجئين أو النازحين.



فريق الأزمات العربي  
Arab Crises Team

## الأزمة السورية.. استراتيجية الخروج

### أولاً: خلفيات الأزمة وأبعادها

بدأت الأزمة السورية على صورة احتجاجات سلمية في آذار/ مارس ٢٠١١ مطالبة بإصلاح البنية السياسية والأمنية والاقتصادية للنظام، وشكّلت امتداداً لثورات الربيع العربي التي سبقتها، وكان يمكن لهذه الاحتجاجات أن تنتهي في شهورها الأولى لو أبدى النظام تجاوباً، ولو تدريجياً، مع مطالب المحتجين التي لم تتضمن مطالب بتغيير النظام، واقتصرت على إصلاحات دستورية وسياسية، إلا أن العنف الذي قُوبلت به هذه الاحتجاجات أدّى إلى تشجيع عسكرتها تدريجياً، وفتح المجال أمام انشقاق أعداد من الجيش النظامي، وتشكيل مجموعات مسلّحة، كان أكبرها الجيش الحرّ، وكان بعضها ذا طابع إسلامي، ولجأت هذه المجموعات إلى جهات خارجية للحصول على الدعم والسلاح في ظلّ ارتفاع وتيرة العمل العسكري من طرف النظام، وكان ذلك بداية التدخل الخارجي الذي بدأ إقليمياً بدول الخليج وتركيا.

وبشكل مواز، بدأت المعارضة السياسية السورية تجميع مكوّناتها ونجحت بتشكيل قيادات وهيئات بدعم واضح من دول الجوار وقوى دولية، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ثم لقيت دعماً مما سُمّي "مجموعة أصدقاء سورية". كما دعمت الجامعة العربية المعارضة عندما تبنت قراراً بتجميد عضوية سورية وتأييد طلبات المعارضة ودعم الجهود الدولية ضدّ النظام، إلا أن ذلك لم يفضّ إلى توحيد صفوف المعارضة السورية سياسياً أو ميدانياً.

وقد أسهم تأسيس "جبهة النصرة" في سورية في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، في إرباك المعارضة على نحو أكبر، وربما خلط أوراق الأزمة السورية عموماً، حيث توسّع حضور هذا التنظيم في فترة وجيزة ليصبح أبرز تنظيمات المعارضة المسلحة في البلاد، ولينشط في كثير من المحافظات السورية، وأبرزها ريف دمشق الجنوبي. ورغم إعلان جبهة النصرة الانشقاق عن القاعدة في فترة متأخرة من عمر الأزمة، إلا أن إدراج كثير من دول العالم ومجلس الأمن الدولي (في أيار/ مايو ٢٠١٣) لهذا التنظيم على قوائم الإرهاب الخاصة بها قد استخدمته عدد من الأطراف الفاعلة ذريعة للتدخل في الأزمة السورية.

وفي المقابل حظي النظام السوري بدعم سياسي وعسكري من كلّ من إيران والعراق وروسيا وحزب الله اللبناني دون تدخل عسكري مباشر في البداية، غير أن تحقيق قوات المعارضة تقدماً ميدانياً ملموساً على حساب قوّة النظام وسيطرتها على كثير من المواقع والقرى والمدن السورية، واقترابها من السيطرة على مطار دمشق، وهو تطور أسهم بتحوّل الدعم الخارجي إلى تدخل عسكري مباشر من قبل قوات حزب الله وقوات إيرانية، ورغم هذا التدخل فقد توسّعت المعارضة عدداً وتسليحاً، كما امتدت المساحة الجغرافية التي تُسيطر عليها.

في هذه المرحلة فوجئ الشعب السوري والمعارضة بالإعلان عن تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام- داعش" في كل من العراق وسورية في نيسان/ أبريل ٢٠١٣، حيث كان هذا





فريق الأزمات العربي  
Arab Crises Team

## الأزمة السورية.. استراتيجية الخروج

التنظيم قد تشكّل بدايةً في العراق عام ٢٠٠٦ تحت مسمّى "تنظيم دولة العراق الإسلامية" ونشط بشكل محدود بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٣، وتنامى حضوره بشكل ملفت بعد الهروب الكبير لمئات السجناء من سجنّي أبو غريب والتاجي قرب بغداد في حزيران/ يونيو ٢٠١٣. ووسّع داعش من نطاق سيطرته في سورية على حساب جبهة النصرة وفصائل الجيش الحر المعارض، حتى أصبح نهاية عام ٢٠١٣ يسيطر على نسبة معتبرة من الأراضي الخارجة عن سيطرة النظام السوري، وبذلك دخلت الأزمة السورية مرحلة جديدة أسهمت في تحويلها من أزمة داخلية إلى أزمة إقليمية وعالمية أصبح إرهاب "داعش" صورتها الأبرز في الإعلام، وتسبّب بخلط المشهد السوري بين معارضة سياسية تطالب بإصلاحات سياسية وأمنية واقتصادية وأخرى مسلحة تطالب برحيل النظام وبين ثلاثة هي مجموعات متطرفة إرهابية.

وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ بدأت روسيا، بوصفها قوة عظمى متحالفة مع النظام تاريخياً لاعتبارات جيواستراتيجية، بإرسال قواتها الجوية والبحرية والبرية إلى سورية بحجة مقاتلة الإرهاب ممثلاً بتنظيم داعش، إلا أنها كانت تقدّم الإسناد الجوي المركز والمكثّف لقوات النظام، ما مكّنه من إعادة التوازن الميداني والانتقال إلى تحقيق نجاحات ميدانية أوقفت تقدم المعارضة المسلحة بمختلف فصائلها، ونقلتها إلى حالة الدفاع والانحسار التدريجي جغرافياً بالتزامن مع عمليات شنتها دول أخرى في سورية ضدّ داعش بقيادة الولايات المتحدة وبالتحالف مع قوات حماية الشعب الكردية شمال شرق سورية، ثم تدخلت تركيا، على نحو مباشر، بالتحالف مع الجيش الحرّ في آب/ أغسطس ٢٠١٦، وتمكّنت من طرد "داعش" و"قوات حماية الشعب الكردية" من شمال غرب الفرات.

وفي العامين الأخيرين ٢٠١٧ و٢٠١٨ تغيّر المشهد الميداني بشكل كبير؛ حيث تمكّن النظام السوري من استرجاع المناطق الحيوية في قلب دمشق ووسطها وفي شمال البلاد وجنوبها، وانحسر وجود المعارضة المسلحة في الشمال الغربي من محافظات إدلب وحلب وحماة، حيث يتجمّع أكثر من ٦٠ ألف مسلّح من قوات المعارضة في منطقة مزدحمة بالسكان تضم أكثر من ٢ مليون نسمة، إضافة إلى أكثر من ١,٧ مليون نازح. فضلاً عن عدم قدرة النظام، دون دعم روسي وإيراني مباشر، على بسط السيطرة والنفوذ الدائم في المناطق التي خرجت منها المعارضة. وهو ما أدّى لأن يكون الموقف الميداني رهناً بالتطورات السياسية.

وعلى الصعيد السياسي، ومنذ بداية الأزمة، سعت الأطراف العربية والدولية لإيجاد حلول سياسية، إلا أن الجهود العربية لم تثمر بسبب تبني الجامعة العربية لموقف المعارضة السياسية، كما ورد أعلاه، وفشلت الأمم المتحدة بالخروج بمشروع حلّ مناسب للأزمة قبله مختلف الأطراف، ولم تصل جهود مبعوثيها إلى أيّ نتائج ملموسة سوى إعلان جنيف (١). وفي أعقاب التدخل الروسي العسكري، طوّرت روسيا آلية "أستانا" للمسار السياسي، وعقدت لقاءات "سوشي" لدعم هذا المسار، ونجحت في عقد لقاءات ضمّت الأطراف المعنية إلى جانب كلٍّ من الأتراك والإيرانيين. وقد نتج عن ذلك ما عُرف باتفاقيات "خفض التصعيد" في عدد من المناطق السورية في أيار/ مايو ٢٠١٧. ويبدو أن مصالح باقي الأطراف، وخصوصاً الولايات المتحدة وإسرائيل،



فريق الأزمات العربي  
Arab Crises Team

## الأزمة السورية.. استراتيجية الخروج

وإلى حدٍّ ما الأردن والأوروبيين، ربّما تمّ تأمينها عبر الجانب الروسي الذي أبقى على الاتصال بالجميع، رغم أن الأمور لا تسير دوماً كما تريد هذه الأطراف؛ حيث كانت التطورات الميدانية والتدخلات الإسرائيلية، وإلى حدٍّ ما التركية، تفرض حالات التوتر التي تتبنّى روسيا معالجتها بشكل ثنائي أو متعدد، بينما تكتفي الولايات المتحدة بالإعلان عن المواقف من الأزمة.

### ثانياً: تداعيات الأزمة

#### ١. التداعيات السياسية والأمنية

تركت الأزمة السورية تداعيات سياسية واسعة على كلٍّ من سورية والدول العربية ودول الإقليم بشكل أساسي، وتعدّتها إلى دول العالم من خلال موجة اللجوء السوري، خصوصاً إلى دول أوروبا.

وقد حصدت الحرب في سورية أكثر من نصف مليون قتيل، وأضعاف هذا العدد من الجرحى والمفقودين، فضلاً عن حوالي ١١,٥ مليون لاجئ ونازح، وتدمير البنية التحتية والحضرية للبلاد، وهو ما ترك آثاره الكبيرة على الحياة السياسية في البلاد.

وفقد النظام السوري السيطرة على أجزاء كبيرة من البلاد لصالح مجموعات مسلحة سورية وغير سورية، الأمر الذي أثر على وحدة سورية الجغرافية ودفع بعض الأطراف لطرح التقسيم الجغرافي على أساس طائفي وعرقي بوصفه الحلّ الأمثل للأزمة التي تعيشها البلاد منذ عام ٢٠١١.

كما تنامت الجماعات الإرهابية والمتطرفة في سورية، ومن أبرزها داعش والنصرة، وهو ما كان مدخلاً أو مبرراً لكثير من الأطراف الإقليمية والدولية للتدخل في الشأن السوري، سواءً ضد النظام أو لصالحه، وتصدّرت الحرب على الإرهاب كذلك أجندة معظم دول الإقليم والعالم في التعامل مع الأزمة في سورية، وذلك على حساب المقاربة الشاملة للأزمة التي تأخذ بالاعتبار كافة جوانبها السياسية والأمنية والاقتصادية، خصوصاً وأن مطالب المعارضة المسلحة والسياسية بعيداً عن الجماعات الإرهابية انحصرت في تغيير النظام والإصلاح السياسي والأمني والاقتصادي، وقد تسبب استبعاد هذه المقاربة الشاملة بإطالة أمد الأزمة في البلاد.

وتركت الأزمة آثارها الواضحة على أولويات واهتمامات الدولة والدبلوماسية السورية، وغيّبت دورها العربي والإقليمي في المنطقة، وخصوصاً في الملفات الخاصة بالصراع العربي-الإسرائيلي، كما انعكست آثار الأزمة على الأمن القومي السوري ومصالح الدولة الاستراتيجية.

أما على الصعيد العربي فقد أسهمت الحرب في سورية، وعلى نحو كبير، في زيادة الانقسامات العربية حول الصراع الدائر فيها بين مؤيد للنظام السوري ومؤيد للمعارضة، كما أسهمت في زيادة صراع النفوذ والحرب بالوكالة بين الدول الإقليمية الرئيسية في المنطقة.



فريق الأزمات العربي  
Arab Crises Team

## الأزمة السورية.. استراتيجية الخروج

خاصةً إيران والسعودية وتركيا، وقد مثّلت الأراضي السورية مسرحاً لتصفية الحسابات بين هذه الدول في بعض الأحيان.

وعلى المستوى الشعبي العربي أدت الأزمة السورية إلى صدع في العلاقات بين التيارات العربية الرئيسية، حيث انحاز التيار القومي واليساري عمومًا إلى جانب النظام السوري، بينما انحاز التيار الإسلامي عمومًا إلى جانب المعارضة، وهو الأمر الذي أثر على واقع هذه القوى من جهة، وعطلّ التوافقات التي كانت قائمة بينها في ملفات متعددة، من بينها الإصلاحات السياسية والاجتماعية في بلدانها. وفضلاً عن ذلك، فقد لعبت الأزمة في سورية، وما نتج عنها من قتل وتدمير ولجوء، دوراً أساسياً في تراجع حركة الإصلاح والتغيير الديمقراطي الجارية في ظلّ الربيع العربي، خصوصاً في كلٍّ من الأردنّ والمغرب، ولعبت في تشجيع بقايا الأنظمة السابقة أن تخطف الحكم الذي تشكّل من إفرازات الربيع العربي، كما هو في كلٍّ من مصر وتونس واليمن وليبيا.

### ٢. التداخيات الاقتصادية والاجتماعية

أدى استمرار الأزمة السورية إلى نزيف الموارد الاقتصادية في سورية، وهو ما أثر سلباً على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط؛ حيث يتوقع البنك الدولي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى ٢% عام ٢٠١٨، إضافة إلى ارتفاع متواضع في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ ليصل إلى ٢,٦%، وذلك في ضوء ارتباط تحقيق النمو الاقتصادي في بعض دول المنطقة، قبل الأزمة السورية، بسخّ استثمارات كبيرة في المشاريع الرأسمالية والبنية التحتية التي يديرها القطاع العام وبمشاركة من القطاع الخاص، وهو ما تراجع بشكل ملحوظ خلال سنوات الأزمة.

ويُعدّ قطاع النفط في سورية من أبرز القطاعات الاقتصادية المتأثرة في البلاد، فقد عانى من استمرار فرض العقوبات الاقتصادية وتوقف تصديره، وخصوصاً إلى دول الاتحاد الأوروبي التي كانت تستورد حوالي ٩٠% منه، الأمر الذي جعل لزاماً على سورية تقليص إنتاجها من النفط إلى الثلث تقريباً، ما أدّى إلى تراجع حادّ في حجم الاستثمارات المحلية، وحتى الأجنبية، وتقلّص حجم المعاملات المالية الخارجية للدولة السورية.

كما أدّت كل هذه العوامل والتطورات السياسية إلى تراجع حادّ في قيمة الليرة السورية بنحو ٩٣% من قيمتها منذ عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٨، ما أدّى إلى ضعف الثقة بها، وتسبّب في تقلّص حجم الودائع بالليرة السورية لدى الجهاز المصرفي السوري.

وفيما يخصّ الموقع الجغرافي لسورية فإنها تعدّ ممراً استراتيجياً وحيوياً للبضائع التي تستورد من دول الاتحاد الأوروبي ودول أوروبا الشرقية باتجاه دول الخليج العربي، وكانت تجارة الترانزيت إحدى المصادر الرئيسية للدخل في سورية، وقد أدّى الإغلاق المستمر للحدود السورية



فريق الأزمات العربي  
Arab Crises Team

## الأزمة السورية.. استراتيجية الخروج

مع دول الجوار إلى خسارة الاقتصاد السوري لقيمة الضرائب والرسوم التي كان يمكن أن تموّل الخزينة السورية.

ولقد أدّت الحرب في سورية إلى الإخلال وبشكل كبير بالوظيفة التنظيمية والإدارية للدولة بسبب تنازع عدد من الميليشيات والجماعات المسلحة على مناطق مختلفة من سورية، ومحاولة فرض قوانينها في تلك المناطق التي سيطرت عليها، الأمر الذي أدّى إلى غياب الدور الرقابي للدولة، وبالتالي تراجع وغموض في البيانات الدقيقة حول عدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة الأزمة، ويشير تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) ٢٠١٨-٢٠١٩ إلى أن عدد اللاجئين خارج سورية قد وصل إلى نحو ١,٥ مليون لاجئ في الدول المجاورة (تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر)، وأكثر من ٦ ملايين نازح داخل سورية، وبحسب معطيات الأسكوا (لعام ٢٠١٥-٢٠١٦) فإن أكثر من ٨٠% من الشعب السوري قد عاش تحت خط الفقر، وارتفعت نسبة البطالة في البلاد إلى ٤٨%.

### ثالثاً: مواقف الأطراف ومصالحها وأهدافها

حظيت الأزمة السورية منذ نشأتها بالاهتمام من قبل الدول العربية ومعظم أطراف المجتمع الإقليمي والدولي، وقد شهدت هذه الأزمة تدخلات خارجية على كافة المستويات، وبدوافع مختلفة لكل طرف، خوفاً أو خشية من التداعيات المستقبلية على أمنه ومصالحه السياسية والاقتصادية، أو رغبة في الحصول على مكاسب وامتيازات جديدة نتيجة تدخله في هذه الأزمة.

وقد ظهرت هذه التدخلات منذ العام الأول للأزمة؛ حيث عملت أطراف الأزمة المباشرة، سواءً النظام أو القوى المعارضة، على تأمين الدعم الخارجي، عسكرياً بالتسليح أو التدريب أو التدخل المباشر، وسياسياً في المحافل الدولية أو الحصول على الأموال اللازمة.

#### ١. الموقف الروسي

تعدّ روسيا الحليف الاستراتيجي للنظام السوري؛ حيث تقدّم له الدعم على الصعيد السياسي، وخصوصاً في مجلس الأمن الدولي بتعطيلها للعديد من القرارات الدولية ضدّ النظام، وعلى الصعيد العسكري تعدّ روسيا مصدر النظام الرئيسي للسلاح والتدريب، فضلاً عن كونها الدولة الوحيدة التي أعلنت عن انخراطها العسكري المباشر في الأزمة لصالح النظام.

وتسعى روسيا بتدخلها العسكري المباشر في سورية إلى استعادة قدرٍ من دورها على الساحة الدولية في أعقاب العزلة التي قرّضت عليها بعد الأزمة الأوكرانية، كما تسعى للحفاظ على قواعد عسكرية لها داخل سورية في ضوء افتقارها لمنافذ بحرية مباشرة على المياه الدافئة.



فريق الأزمات العربي  
Arab Crises Team

## الأزمة السورية.. استراتيجية الخروج

ورغم تطلّع روسيا إلى دور أكبر في الشرق الأوسط، غير أنّ هذا الدور يتركز على الشقّ العسكري دون أن يكون له قدر موازٍ من التأثير السياسي بسبب طبيعة السياسة الخارجية الروسية، ومحدودية أدواتها، وأهمّها ما يتعلّق بحجم الاقتصاد الروسي، مقارنةً بالولايات المتحدة.

ولهذا فإنّ التدخل الروسي في سورية يندرج ضمن تفاهات مع إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما عام ٢٠١٣، تجنباً لتدخل أمريكي مباشر بعد الإخفاق في فرض بديل "مناسب" للنظام السوري القائم، ويؤكد هذا التحليل استناد الاستراتيجية الروسية على وثيقة "الأمن القومي ومفهوم السياسة الخارجية"، والتي حدّدت الأهداف العليا للسياسة الأمنية الروسية في المحافظة على المصالح الوطنية الروسية ومكافحة الإرهاب، وفي الوقت نفسه الموازنة بين أهداف روسيا الاستراتيجية والحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة والدول الغربية، أو عدم استفزاز هذه الدول. وقد سبق تدخل روسيا المباشر في سورية، تنسيقها مع الولايات المتحدة في ما عرف بـ "المبادرة الروسية لنزع الأسلحة الكيماوية السورية"، وذلك بعد أن هدّدت إدارة أوباما بتوجيه ضربة عسكرية لسورية بعد قصف النظام لمواقع المعارضة السورية قرب دمشق بالسلح الكيمائي.

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات، تمحور الموقف الروسي من الأزمة السورية حول مجموعة من الأسس أهمّها:

- الاعتراف بالنظام السوري ممثلاً للشرعية في الحكم، وحليفاً استراتيجياً، مع ضرورة إجراء إصلاحات دستورية وسياسية، والاستعداد لإجراء اتصالات مع المعارضة لدفعها للمشاركة في العملية السياسية لتحقيق الاستقرار.
- تأييد الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب والعمل على تشكيل تحالف إقليمي لمحاربة المنظمات الإرهابية.
- العمل على تحشيد الموقف الدولي بخصوص إعادة إعمار سورية وإعادة اللاجئين باعتبارها قضايا إنسانية تحتاج تأييداً دولياً جماعياً.

وفي أعقاب تدخلها العسكري المباشر في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥، حقّقت روسيا قدراً مما تعدّه أهدافها أو مصالحها في سورية، ومنها تأمين الاستقرار النسبي للنظام السوري، والنجاح في تحقيق الاعتراف الدولي والإقليمي بدورها في هذا البلد، والتمكّن من احتواء سياسات وتوجّهات كلّ من إيران وتركيا وإسرائيل في سورية.

وبالتوازي مع تدخلها العسكري، فعّلت روسيا آلية سياسية (أستانة) بالتنسيق مع كلّ من إيران وتركيا والولايات المتحدة والأردن، في محاولة للوصول إلى تفاهات سياسية، إلّا أنّ مشكلة هذه الآليات انطلاقها من محاولة فرض الأمر الواقع الذي نتج عن تحوّل جوهري في ميزان القوى بفعل التدخل العسكري الروسي، وهي لذلك لا تتيح الحد الأدنى من التوازن اللازم لأي تفاهم، أو حلّ للأزمة، ما دامت المعارضة لم تعلن استسلاماً غير مشروط.



فريق الأزمات العربي  
Arab Crises Team

## الأزمة السورية.. استراتيجية الخروج

### ٢. الموقف الأمريكي

شهد الموقف الأمريكي من الأزمة السورية تغيرات كبيرة تبعاً لاختلاف الظروف الميدانية واختلاف الإدارة الأمريكية ذاتها، الأمر الذي دفع بعض محللي السياسة الخارجية الأمريكية إلى الاعتقاد بأن السياسة الأمريكية تجاه الأزمة السورية تركز إلى "دبلوماسية مقطعية".

حيث تمثلت أولوية إدارة أوباما في سورية بمحاربة الإرهاب من خلال "التحالف الدولي لمحاربة داعش"، وضمان وجود سورية موحدة ومستقرة تمثل جميع الشعب السوري، ولا تخلق الفوضى لجيرانها، ولا تشكل خطراً حقيقياً على إسرائيل، وإيجاد حل سياسي للأزمة بعد وصول الإدارة إلى قناعة بصعوبة وجود بديل مقبول لديها عن النظام القائم، ووضع حد لتفاقم الأوضاع الإنسانية، وذلك حسب تصريحات الرئيس أوباما في أيار/ مايو ٢٠١٤.

وفيما يتعلق بتحجيم النفوذ الإيراني في سورية فإن إدارة أوباما لم توله اهتماماً كبيراً، الأمر الذي فسّر برغبتها في التوصل إلى اتفاق مع إيران حول برنامجها النووي، لكن وصول دونالد ترامب للرئاسة أعطى أولوية كبرى لتقويض النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، إلى جانب الحفاظ على أمن إسرائيل، وعلى هذا وضعت الأولويات في التعامل مع الأزمة السورية، وتمثلت بالتالي: الحفاظ على أمن حلفاء الولايات المتحدة، وعلى رأسهم إسرائيل، وإعادة النظر بالدور الروسي، ومنع ظهور تنظيمات إرهابية جديدة، ومنع تطوير أو استخدام أسلحة دمار شامل، والحفاظ على حرية تدفق النفط من المنطقة، ومنع وجود ممر بري بين إيران ولبنان.

ويُعدّ موقف الإدارة الأمريكية برئاسة ترامب من الأزمة السورية، ومن وجود الرئيس السوري بشار الأسد، تحديداً، في الحكم موقفاً ملتبساً؛ فبعد تصريحات وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون في ٢٠١٨/١/١٧ بأنّ واحدة من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في سورية هو الوصول إلى تسوية سياسية "تنهي حكم عائلة الأسد"، جاء تصريح مستشار الأمن القومي الأمريكي جون بولتون في ٢٠١٨/٧/١ بأنّ مسألة "بقاء الأسد في السلطة ليس قضية استراتيجية للإدارة الأمريكية"، وأنّ ما يعنيه هو إخراج إيران من سورية، الأمر الذي دلّ على حصر الأولوية الأمريكية في سورية أساساً في مواجهة النفوذ الإيراني.

وبخصوص الوجود العسكري الأمريكي في سورية، أفصح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ٢٠١٨/٣/٢٩ عن اعتزامه سحب قواته من سورية، الأمر الذي فسّره المتحدث باسم البيت الأبيض بهزيمة داعش وبخسارتها ٩٨% من الأراضي التي كانت تسيطر عليها، وهو ما أعلنه ترامب فعلياً في ٢٠١٨/١٢/١٩ ببدء عملية سحب القوات الأمريكية البرية من سورية، دون أن يوضح جدولاً زمنياً لهذا الانسحاب، الأمر الذي أثار جدلاً كبيراً حول جدية هذا الانسحاب والوقت الذي سيستغرقه، وفي ٢٠١٩/١/١١ أعلن المتحدث باسم "التحالف العسكري الدولي لمحاربة داعش" والذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية عن البدء في سحب المعدات العسكرية الأمريكية من سورية، وفي ٢٠١٩/١/٢٥ أوضحت وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون" في تصريح صحفي أنّه لا يوجد



فريق الأزمات العربي  
Arab Crises Team

## الأزمة السورية.. استراتيجية الخروج

أجل زمني محدّد لانتهاء العملية، وأنّ عدد القوات الأمريكية سيتباين خلال فترة الانسحاب محكوماً بالجهود العملياتية على الأرض، بما في ذلك الحوار مع الحلفاء والشركاء.

ومنذ الإعلان عن الانسحاب الأمريكي من سورية دار جدل آخر حول مصير القوات الكردية الموجودة في الشمال السوري، حيث دفع الإعلان الأمريكي السوريين الأكراد إلى الانفتاح على الحوار مع الحكومة السورية للاعتراف بحكم ذاتي لهم في مناطقهم في الشمال، وخوفاً من أن يترك الانسحاب الأمريكي فراغاً يعطي الفرصة للأتراك لشنّ هجوم على المناطق التي تسيطر عليها القوات الكردية في الشمال السوري، وهو ما دفع الرئيس ترامب لتهديد تركيا في ٢٠١٩/١/١٣ بـ "تدمير الاقتصاد التركي" في حال الهجوم على الأكراد، محدّراً في الوقت ذاته الأكراد من استفزاز تركيا، كما أعلن عن إنشاء "منطقة آمنة" على الحدود السورية الشمالية بعرض ٢٠ ميلاً. وما زالت السياسة الأمريكية بدعم أكراد سورية عسكرياً تشكّل عقبة أمام الحلّ، خصوصاً أنّ تركيا تعدّ ذلك تهديداً لمصالحها، الأمر الذي شجّع زيادة تقارب تركيا مع روسيا، رغم موقف الأولى من النظام السوري، كما أنّ تركيا لا تزال تحتفظ بوجودها العسكري إلى جانب الجيش الحرّ شمال غرب سورية.

### ٣. الموقف الإيراني

اتسم الموقف الإيراني الرسمي من الأزمة في سورية بالانحياز الكامل للنظام السوري منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية فيها في آذار/ مارس ٢٠١١؛ حيث تبنت إيران موقفاً داعماً للنظام في سياساته الداخلية والخارجية، وخصوصاً الأمنية منها، ونظرت إلى الأزمة بوصفها نتاج "مؤامرة خارجية"، هدفها النيل من مواقف النظام المعادية للمشاريع الأمريكية والصهيونية، وبوصفه حليفاً استراتيجياً لإيران. ورغم تعرّض إيران لعقوبات اقتصادية مرهقة بسبب طموحاتها النووية، إلا أنّ دعم طهران المالي والعسكري الثابت، سواءً المباشر من خلال الحرس الثوري الإيراني أو غير المباشر من خلال الميليشيات القريبة منها، ومن أبرزها حزب الله، برهن على أنّه دعم حيوي لاستمرار بقاء النظام السوري.

ورغم الاختلاف الأيديولوجي بين النظام البعثي العلماني في سورية وجمهورية إيران الإسلامية، فقد أدّت عداوتهما للعراق تحت حكم صدام حسين في البداية إلى جمع النظامين عام ١٩٨٠، وساعد التخوف والتهديد المشترك من الولايات المتحدة وإسرائيل في تعزيز هذا التطابق في المواقف.

وفي إطار هذا التحالف وقّرت سورية، في عهد بشار ووالده الراحل حافظ الأسد، لطهران رابطاً جغرافياً حيوياً مع حزب الله اللبناني الذي يُعدّ تأسيسه واحداً من أبرز إنجازات حكومة إيران بعد الثورة، ويُعتقَد أن جزءاً كبيراً من أسلحة الحزب تأتي من إيران عبر مطار دمشق، وحسب الموقف الإيراني، فإن سورية وحزب الله عنصران حاسمان في ما يسمّى "محور المقاومة



فريق الأزمات العربي  
Arab Crises Team

## الأزمة السورية.. استراتيجية الخروج

والممانعة"، ويمكن لتلك الرابطة أن تنقطع دون وجود النظام السوري، ولذلك يبدو واضحاً شعور إيران بالقلق البالغ إزاء الآثار الجيوسياسية لتغيير النظام في سورية.

وبالتعاون مع حزب الله، توفّر إيران لسورية مساعدات عسكرية وتدريباً استخبارياً لمساعدتها في قتال قوات المعارضة، كما أن طهران تسهم في تأسيس جماعات سورية شبه عسكرية، ومن ضمنها ما عُرف باسم "الجيش الشعبي" وغيره، لمساعدة القوات الحكومية السورية.

ويبدو واضحاً أن طهران ستحرب بحدوث انفراج يوقف استنزاف مواردها المالية وسمعتها على المستوى العربي، في الوقت الذي يحافظ فيه على مصالحها، غير أن تضارب المصالح بين مختلف أطراف الأزمة السورية يدفع بإيران إلى رفض الجهود الدولية التي تدعمها الأمم المتحدة، بما في ذلك بيان جنيف، لوقف القتال في سورية من خلال تشكيل حكومة انتقالية؛ إذ لا يمكن للقوى الخارجية، سواء الولايات المتحدة أو روسيا أو دول عربية، أن تقدّم لطهران تأكيدات بأن أي حكومة في حقبة ما بعد الأسد في سورية ستراعي المصالح الإيرانية، خصوصاً في ظل مواقف أمريكية وإقليمية تعمل على تقليص النفوذ الإيراني في سورية، وفي المنطقة عموماً، وترى في ذلك أولوية لسياساتها.

### ٤. الموقف التركي

تعدّ تركيا دولة إقليمية مؤثرة ومجاورة لسورية، وتعطيها حدودها المشتركة معها ميزات كثيرة، إضافة لاستضافتها 3.15 مليون لاجئ سوري على أراضيها، وقد بنت تركيا سياساتها إزاء الأزمة معتمدة على ثلاثة عوامل رئيسية، هي: تطورات المشهد الميداني، وتجليات المقاربة الدولية للأزمة السورية، وانعكاسات الوضع الداخلي في تركيا.

وانسجاماً مع تطورات المشهد الميداني والمقاربة الدولية من الأزمة السورية اتخذت تركيا منذ البداية، تقريباً، موقفاً مؤيداً للحركات المعارضة في سورية ومعارضاً لبقاء الرئيس بشار الأسد في الحكم، وقدّمت لذلك الدعم المادي للجماعات المسلحة ومدّتها بالسلاح، كما أبدت دعماً دبلوماسياً وسياسياً للمعارضة السورية.

وفي الوقت نفسه أبقت تركيا الباب مفتوحاً لاحتمالات تدخلها المباشر لمواجهة حزب الاتحاد الديمقراطي الذي تعدّه تركيا الفرع السوري من حزب العمال الكردستاني، مثل ما جرى في عمليتي "درع الفرات" و"غصن الزيتون".

ولذلك، فإن أنقرة صاغت موقفها من الأزمة السورية وسبل حلّها وفق رؤية خاصة تستند إلى تأمين وقف إطلاق نار يشمل عموم الأراضي السورية، والحفاظ على وحدة الأراضي السورية ومنع تفعيل سيناريوهات التقسيم والتجزئة، ومنع تشكيل دويلة أو ممر كردي يديره حزب الاتحاد الديمقراطي السوري.





فريق الأزمات العربي  
Arab Crises Team

## الأزمة السورية.. استراتيجية الخروج

وبعد ظهور الانقسامات داخل حركات المعارضة السورية، وتصنيف دول كبرى وإقليمية لبعضها كمنظمات إرهابية، سعت تركيا إلى التنسيق مع الجانب الروسي، وإلى حد ما الإيراني، لمنع تصاعد العمليات العسكرية وانتشارها، من خلال الموافقة على إنشاء "مناطق خفض التصعيد"، وفي ضوء ذلك، أولت تركيا أهمية كبيرة للتنسيق مع روسيا لاستمرار وجودها على الأراضي السورية دون تحديات حقيقية، لكنها أيضاً تعرف أن علاقاتها الجيدة مع المعارضة السورية السياسية والعسكرية هي أهم أوراق قوتها على المدى البعيد، ولذلك فهي تعتمد إلى نوع من التوازن أو المواءمات بين تفاهماتها مع روسيا بما لا ينهي المعارضة تماماً، ودعمها للأخيرة بما لا يضر التفاهمات مع روسيا.

ومع ذلك لا تستطيع أنقرة التخلي تماماً عن الحذر بشأن علاقاتها مع كل من موسكو وطهران، فرغم اتفاق تركيا مع روسيا على ضرورة الحل السياسي والانفتاح على التعاون مع النظام السوري وقناعتها بأن الحسم العسكري لا يحل الأزمة السورية، لكن تركيا تريد ذلك وفق مسار جنييف وتحت مظلة الأمم المتحدة.

### ٥. الموقف الإسرائيلي

حاولت إسرائيل طرح نفسها عاملاً رئيسياً في الحد من النفوذ الإيراني في سورية. لذلك عملت على توقيع اتفاقيات مشتركة مع روسيا لمنع تواجد القوات الإيرانية وقوات حزب الله على الحدود السورية- الإسرائيلية، وعملت على تشكيل فريق لتنسيق العمليات البحرية والجوية لمنع الاشتباك مع القوات الروسية، وضمان الصمت الروسي على الغارات الإسرائيلية على مواقع إيرانية في سورية، وفي المقابل حاولت روسيا الاستفادة من هذا الوضع كورقة للحد من نفوذ إيران في سورية.

ومع أن التطورات الأخيرة بعد إسقاط الطائرة الروسية قرب اللاذقية يوم ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨ أدت إلى تغيير نسبي في الموقف الروسي من قواعد اللعبة، حيث أعلنت روسيا بأنها ستزود سورية بمنظومة صواريخ S300 للدفاع الجوي التي ستحد من قدرة الطيران الإسرائيلي على ضرب أهداف داخل سورية، لكن الطيران الإسرائيلي استأنف قصفه للأراضي السورية في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨، وبصورة أوسع من الفترة التي سبقت إسقاط الطائرة الروسية، ما يشير إلى استئناف موسكو وتل أبيب توافقاتهما السابقة، وتجاوزهما لأزمة إسقاط الطائرة.

### ٦. الموقف الأوروبي

أبدى الاتحاد الأوروبي في البداية تأييده للاحتجاجات الشعبية المطالبة بالإصلاحات، ورفض سياسات النظام العنيفة في مواجهة المعارضة، وطالب برحيل الرئيس بشار الأسد، لكن هذا الموقف بدأ بالتراجع بعد زيادة نفوذ منظمات الإسلام السياسي داخل المعارضة السورية، وظهور الانقسامات في صفوفها، كما أبدت أوروبا تخوفاً من تدفقات موجات الهجرة السورية إلى أوروبا وعودة "الإرهابيين" إلى العمل في أوروبا بعد التفجيرات والعمليات الإرهابية التي



فريق الأزمات العربي  
Arab Crises Team

## الأزمة السورية.. استراتيجية الخروج

شنت في بعض أرجائها. ومع ذلك فالاتحاد الأوروبي أصدر في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ قائمة موسعة لعقوباته ضد النظام السوري، بما يشير إلى أنه لا يرغب في تسهيل عملية إعادة دمج النظام في المجتمع الدولي.

### ٧. الموقف العربي

عجز الموقف العربي عن ممارسة دور إيجابي في حل الأزمة، ولم ينجح دور الجامعة العربية فيها، ما سهّل على الأطراف الإقليمية والدولية الأخرى الانخراط في الأزمة، ولعب دور رئيسي على حساب الأمن القومي العربي والمصالح العربية، الأمر الذي أدّى بالأزمة لتصبح حرباً أهلية تسببت بهشاشة الدولة وإضعاف الأمن القومي العربي. وقد كان للخلافات العربية حول الأزمة السورية منذ بدايتها دور كبير في تعقيد الأزمة وإطالة أمدها.

وأصبح الموقف العربي هو الأقلّ تأثيراً في الأزمة السورية، حيث انسحبت من المشهد كلّ من قطر والسعودية على التوالي، وهما اللتان لعبتا دوراً كبيراً في بداية الأزمة في دعم المعارضة السورية سياسياً وعسكرياً.

### خلاصة

عموماً، لم يعد لأطراف الأزمة السورية من النظام والمعارضة دور رئيسي في حلها، وذلك بسبب عدم قدرة النظام، دون دعم روسي وإيراني مباشر، على بسط السيطرة والنفوذ الدائم والمستمر في المناطق التي خرجت منها المعارضة من جهة، وبسبب تشتت المعارضة وتخلّي معظم الداعمين عنها من جهة أخرى، الأمر الذي يَبْقِي كلاً من العامل الدولي وفلسفة توازن القوى وتقاسم النفوذ والمصالح بين الدول العظمى، وخصوصاً روسيا والولايات المتحدة، والعامل الإقليمي بدرجة ثانية، والمتمثّل في كلّ من تركيا وإيران ومصالحهما، هما المحدّدين الأبرز في الوصول إلى تسوية للأزمة السورية.

ناهيك عن أنّ الأمور تبدو متناقضة ظاهرياً في سورية؛ إذ تؤكد جميع الأطراف ضرورة الحلّ السياسي وحده، بينما تسعى هذه الأطراف جميعاً إلى زيادة المكاسب الميدانية والانتصارات العسكرية، باعتبار أنّ مساحة السيطرة الميدانية تنعكس بشكل طرديّ على أوراق التفاوض في جنيف أو أستانا أو سوتشي، ويرافق هذا التناقض ضعف الرؤية لدى جميع الأطراف لما بعد انتهاء الأزمة، بما فيها الأطراف الدولية والإقليمية، وذلك في قضايا مفصلية مثل إعادة البناء والإعمار، وإعادة اللاجئين والنازحين، والمصالحة الوطنية وآلياتها، وطبيعة النظام السياسي والشركاء فيه، وما يترتب على كلّ ذلك من كُلف مالية وسياسية.



فريق الأزمات العربي  
Arab Crises Team

## الأزمة السورية.. استراتيجية الخروج

### رابعاً: سيناريوهات مستقبل الأزمة

ثمة أربعة سيناريوهات رئيسية تحكم مستقبل الأزمة في سورية، تراوح بين التصعيد والحسم العسكري، أو استمرار حالة المواجهة والاستنزاف القائمة، أو تحول الوضع الميداني المؤقت القائم ضمن موازين القوى الحالية إلى وضع دائم عبر سيناريو التقسيم، أو الحل السياسي الجزئي أو الشامل.

### سيناريو (أ): التصعيد والحسم العسكري

#### وصف السيناريو

تشدد أطراف الأزمة في شروط الحل السياسي، وتوجهها لمزيد من التصعيد العسكري بهدف تحقيق الحسم وإلحاق الهزيمة بالطرف الآخر وفرض شروط قاسية عليه.

#### شروط تحقق السيناريو

من أهم الشروط التي تساعد على تحقق سيناريو الحسم العسكري:

- نجاح النظام بتحقيق مزيد من التقدم الميداني والسيطرة على مساحات مهمة من الأرض السورية، الأمر الذي يؤدي إلى محاصرة معارضيها في مناطق محدودة، ويتيح له بسط سيطرته على تلك المناطق.
  - تبني الطرفين، الروسي والإيراني، لخيار الحسم العسكري، واستمرار دعمهما الميداني للنظام، خصوصاً على صعيد توفير الغطاء الجوي لهجماته.
  - استمرار ضعف فصائل المعارضة وتنازعهما وتشنتها وتراجع الدعم الإقليمي والدولي لها.
  - مواصلة الإدارة الأمريكية تقليص وجودها العسكري في الأراضي السورية.
  - فشل جهود التسوية في تحقيق تقدم مهم يمهد الطريق لإنهاء الصراع.
- غير أن عدداً من العقبات تعترض طريق سيناريو الحسم العسكري، من أهمها:

- المعارضة الإقليمية والدولية القوية لحسم الصراع عسكرياً في سورية؛ فباستثناء الموقف الروسي والإيراني، تتمسك مختلف الأطراف الإقليمية والدولية بالحل السياسي في سورية، وترفض حسم الأزمة عسكرياً.
- وجود أطراف إقليمية ودولية فاعلة عسكرياً على الأرض، وعلى وجه الخصوص تركيا والولايات المتحدة، قادرة على إعاقة الحسم العسكري، وقد ظهر تأثير تلك الأطراف جلياً حين نجحت بردع النظام السوري وحلفائه عن شن حملة عسكرية واسعة كان على وشك تنفيذها في إدلب عقب انتصاراته في درعا.
- رغم تراجع قوتها وفعاليتها وتشنتها وانحسار سيطرتها على الأرض، لا تزال الفصائل المسلحة المعارضة للنظام السوري حاضرة على الأرض كطرف مؤثرة يصعب شطبه من المعادلة العسكرية.



فريق الأزمات العربي  
Arab Crises Team

## الأزمة السورية.. استراتيجية الخروج

- الخشية من تداعيات خطيرة وكلف إنسانية عالية متوقعة لخيار حسم الصراع عسكرياً، والتي تعزّز حالة الرفض الإقليمي والدولي للسماح بنجاح ذلك.
- فشل التوافق التركي- الروسي بشأن الحسم العسكري، لأن الأراضي التي تُسيطر عليها المعارضة شمال سورية تقع كلها تحت النفوذ التركي، أمّا درع الفرات وغصن الزيتون فتقع تحت السيطرة التركية المباشرة.

ولكن، ورغم أهمية هذه المعوقات، ورغم تراجع النظام مؤقتاً عن خطة إحكام السيطرة عسكرياً على إدلب وبقية المناطق التي ما تزال خارج سيطرته الميدانية، إلا أن فرص اندفاع الأمور نحو الحسم العسكري تظل قائمة ومحتملة بصورة قوية؛ فقد سبق للنظام وحلفائه أن خرقوا بعض اتفاقات مناطق خفض التصعيد، وإن لم ينقضوها بالكامل، وبدا واضحاً أن تعاملهم مع تلك الاتفاقات كان تكتيكياً ومؤقتاً، حيث لم يقبلوا تجديد بعضها، وهو الأمر ذاته الذي يمكن أن يتكرر بخصوص المناطق التي ما زالت خارج سيطرة النظام وحلفائه في الوقت الراهن.

### تداعيات تحقق السيناريو

- يتوقع في حال نجاح سيناريو الحسم العسكري حدوث تداعيات مهمة، ومن أبرزها:
- خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، والتسبب بمعاناة إنسانية كبيرة، وتشريد أعداد كبيرة من المواطنين السوريين خارج أراضيهم.
  - إبقاء أسباب الأزمة والتوتر كامنة وقابلة للانفجار في أي لحظة.
  - إدامة حالة الانقسام في المجتمع على أسس دينية وطائفية وإثنية.
  - الحيلولة دون عودة عدد كبير من اللاجئين السوريين الذين سيترددون في العودة إلى مناطقهم دون حلّ توافقي يرضي مختلف الأطراف ويوفّر قدراً من الطمأنينة بعدم التعرض لمخاطر كبيرة؛ إذ من شأن الحسم العسكري أن يُفاقم حالة الخوف وعدم الطمأنينة لدى شرائح واسعة من الشعب السوري.
  - تهديد سيادة الدولة السورية، وإدامة حالة التدخل الإقليمي والدولي في شؤونها.
  - تهديد حالة الأمن والاستقرار الإقليمي، والإسهام في زيادة حالة الفوضى في المنطقة.

### سيناريو (٢): استمرار الجهود السياسية دون نتيجة واستمرار الاقتتال

#### وصف السيناريو

جمود الوضع القائم سياسياً وميدانياً، دون تقدّم جوهري في المسار السياسي يتيح التوصل إلى حلّ يضع حداً للأزمة، واستمرار الوضع الميداني الحالي الذي تعجز فيه أطراف الصراع عن حسمه عسكرياً، لتراوح الأزمة مكانها وتبقى مفتوحة على كل الاحتمالات.



فريق الأزمات العربي  
Arab Crises Team

## الأزمة السورية.. استراتيجية الخروج

### شروط تحقق السيناريو

من أبرز شروط استمرار هذه السيناريو القائم حالياً:

- فشل محاولات حسم الصراع عسكرياً لاعتبارات ميدانية وسياسية ونتيجة تعدد الأطراف المؤثرة في الأزمة السورية.
- تعثّر جهود تسوية الأزمة سياسياً نتيجة استمرار الخلاف على حسم القضايا العالقة وتضارب المصالح بين أطراف الأزمة المحلية والخارجية.
- استمرار الخلاف على مستقبل الوجود الإيراني العسكري على الأراضي السورية.

### تداعيات تحقق السيناريو

في ظل فشل المحاولات لحسم الصراع عسكرياً، وتعثّر الجهود السياسية للوصول إلى حل سياسي، يظل سيناريو الجمود قائماً في اللحظة الراهنة، رغم ما يترتب عليه من تداعيات خطيرة، من أهمها:

- استمرار حالة الاستنزاف لجميع أطراف الأزمة.
- تفاقم المعاناة الإنسانية الصعبة للشعب السوري بفعل عمليات القتل والتدمير وتشريد ملايين السوريين خارج وطنهم.
- الإسهام في استمرار حالة الاضطراب والفوضى في المنطقة، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات خطيرة على استقرار الإقليم، وبخاصة على دول الجوار.
- استمرار الهيمنة والتدخلات الخارجية في شؤون الدولة السورية، وتراجع تأثير أطراف الأزمة المحلية.

### سيناريو (٣): التقسيم

#### وصف السيناريو

لجوء أطراف الأزمة المحلية والأطراف الإقليمية والدولية إلى خيار التقسيم، بسبب وأسهم من إمكانية حسم الأزمة سياسياً أو عسكرياً، ويكون الذهاب نحو خيار تقسيم الدولة عبر إحدى صيغتين: (١) صيغة فيدرالية على أسس دينية وطائفية وإثنية، يتم بموجبها المحافظة على وحدة الدولة من حيث الشكل، فيما يعبر الواقع العملي عن حالة انفصال جغرافي وسياسي بين كيانات متصارعة. (٢) أو صيغة الحكم الذاتي المؤقت بحكم الأمر الواقع، بحيث يجري تقسيم الدولة إلى كيانات طائفية وإثنية ودينية وفق توازنات القوى الميدانية التي تتركس على الأرض، كخطوة أولى على طريق الانتقال لاحقاً إلى صيغة النظام الفيدرالي.



فريق الأزمات العربي  
Arab Crises Team

## الأزمة السورية.. استراتيجيات الخروج

### شروط تحقق السيناريو

من أهم الشروط التي توفر فرصة لنجاح سيناريو التقسيم:

- وصول الأزمة إلى طريق مسدود، لا يتيح حسمها عسكرياً أو الوصول إلى حل سياسي مقبول لأطراف الصراع.
- وصول المكونات الطائفية والإثنية إلى قناعة بعدم إمكانية تحقيق التعايش بين المكونات المجتمعية، ونزوع بعضها للانفصال بدوافع قومية.
- تأييد أطراف إقليمية ودولية مؤثرة في الصراع لخيار التقسيم، انطلاقاً من اعتبارات مصلحة، أو تعاطياً مع تعقيدات الأمر الواقع.

### تداعيات تحقق السيناريو

يتوقع أن تترتب العديد من التداعيات السلبية على نجاح سيناريو التقسيم، من أهمها:

- تهديد وحدة الأراضي السورية وتمزيقها إلى كيانات سياسية هشة متناحرة على خلفيات دينية وطائفية وإثنية، وتغذية أسباب الصراع مستقبلاً بين هذه الكيانات.
- من المستبعد أن تشجع حالة الاستقرار الهشة التي ينتجها واقع التقسيم، أعداداً كبيرة من المهجرين السوريين على العودة إلى وطنهم.
- تعزيز هيمنة الأطراف الخارجية على الشأن السوري، وتبعية الكيانات الجديدة لقوى إقليمية ودولية حاضرة.
- التأثير بصورة بالغة السلبية والخطورة على أمن دول الجوار وعلى استقرار المنطقة.

ورغم صعوبة تحقق سيناريو التقسيم نتيجة رفض معظم أطراف الصراع المحلية، وكذلك معارضة أطراف إقليمية ودولية له، إلا أنه قد يتحوّل إلى أمر واقع حال استمرت الأزمة و طال أمدها، بحيث يتحوّل الوضع الميداني القائم حالياً إلى صيغة سياسية دائمة.

### سيناريو (٤): الحل السياسي الشامل أو الجزئي

يمكن تقسيم سيناريو الحل السياسي إلى سيناريوهين فرعيين: الحل السياسي الشامل، والحل السياسي الجزئي المتدرج.

#### أ. الحل السياسي الشامل

##### وصف السيناريو

استمرار المسار السياسي الحالي القائم على إنجاز الحل بصورة تدريجية بطيئة، وفق اتفاقات منفصلة لكل منطقة على حدة، أو نجاح الأطراف المحلية والأطراف الإقليمية والدولية



فريق الأزمات العربي  
Arab Crises Team

## الأزمة السورية.. استراتيجية الخروج

المؤثرة في مسار الأزمة، في التوصل إلى تسوية سياسية توافقية مقبولة ومرضية، تضع حداً للصراع القائم، وتفتح الباب لتحقيق الاستقرار وإعادة البناء وبدء عملية سياسية انتقالية.

### شروط تحقق السيناريو

- يحتاج نجاح سيناريو الحل السياسي الشامل إلى توفر جملة من الشروط، من أهمها:
- توفر الرغبة لدى أطراف الصراع بالتوصل إلى حل سياسي وسط ومتوازن لا يحقق بالضرورة جميع مطالب أي طرف.
- حصول توافق روسي تركي إيراني أمريكي على صيغة الحل السياسي، وتجسير الفجوة بين مواقف تلك الأطراف إزاء القضايا الأساسية.
- الاتفاق على دور الرئيس بشار الأسد في المعادلة السياسية الانتقالية والدائمة في سورية.
- الاتفاق على خريطة طريق لإنجاز المرحلة الانتقالية تمهد الطريق لبدء المسار السياسي لإعادة بناء الدولة.
- التوافق على مستقبل الوجود الإيراني في سورية؛ حيث تتمسك إسرائيل بضرورة انسحاب القوات الإيرانية من الأراضي السورية، تؤيدها في موقفها إدارة الرئيس ترمب التي باتت تعدّ ذلك أولوية في اهتماماتها بالملف السوري، فيما يبدو الأمر مرفوضاً بقوة من إيران، وغير ذي أولوية لروسيا.
- الاتفاق على ملف عودة اللاجئين من تركيا والأردن ولبنان، وعلى ملف إعادة الإعمار، وهما الملفان المؤجلان إلى ما بعد وقف إطلاق النار، وبدء تنفيذ مسار سياسي توافقي.
- الاتفاق على عملية إعادة هيكلة الجيش السوري بما يتناسب مع طبيعة المرحلة المقبلة.

### تداعيات تحقق السيناريو

- من أهم النتائج المتوقعة لنجاح سيناريو الحل السياسي الشامل الذي تتوافق عليه أطراف الأزمة السورية:
- إنهاء الأزمة والمواجهات العسكرية الناجمة عنها، ووقف عمليات التدمير للممتلكات والبنى التحتية، ووضع حدّ لمعاناة الشعب السوري، وحقق دماء السوريين من كافة الأطراف.
- تحقيق استقرار طويل الأمد، يطمئن الناس على حياتهم، ويتيح عودة اللاجئين إلى وطنهم دون خوف من عمليات انتقامية في المستقبل.
- الحفاظ على وحدة الأراضي السورية والحيلولة دون تقسيمها.



فريق الأزمات العربي  
Arab Crises Team

## الأزمة السورية.. استراتيجية الخروج

- فتح المجال لإعادة اللحمة للمجتمع السوري بين شرائحه المختلفة، وتوفير أرضية لتحقيق المصالحة الوطنية وتجاوز الخصومات والاحتقانات التي خلفتها الأزمة المندلعة منذ ٨ أعوام.
- تعزيز سيادة الدولة، وتقليص حجم التدخلات الخارجية في شؤونها.
- تعزيز حالة الاستقرار في المنطقة، وإنهاء واحدة من أبرز بؤر التوتر في الإقليم، ما يتيح الخروج من حالة الفوضى السائدة في المنطقة.

### ب. الحل السياسي الجزئي المتدرج

#### وصف السيناريو

تراجع المواجهات العسكرية، وإبرام اتفاقات جزئية في مناطق وقف القتال، كلاً على حدة، ووفق المعطيات الميدانية.

#### شروط تحقق السيناريو

- نزوع أطراف الصراع للتهدئة ووقف المواجهات بتأثير ميزان القوى الذي تحكمه الإمكانيات ومعطيات الواقع الميداني، والتي لا تتيح فرصاً لتحقيق حسم عسكري واضح للصراع.
- تعثر إمكانية إنجاز حل سياسي شامل، نتيجة استمرار التباين في وجهات نظر أطراف الصراع المحلية والأطراف الإقليمية والدولية المؤثرة.

#### تداعيات تحقق السيناريو

- خفض وتيرة المواجهات العسكرية، وتقليص حجم الخسائر المادية والبشرية والمعاناة الإنسانية.
- توفير حالة من الهدوء والاستقرار النسبي تتيح الانتقال لاحقاً إلى حل سياسي شامل للأزمة.
- توفير فرصة لبدء أعمال إعادة الإعمار بصورة تدريجية في المناطق التي يجري إبرام اتفاقات بشأنها وتتوقف فيها المواجهات العسكرية، وزيادة فرص عودة اللاجئين والمهجرين إلى تلك المناطق.

### الترجيح بين السيناريوهات

#### – عوامل ومحددات الترجيح

- مصالح وأولويات الأطراف الإقليمية والدولية المنخرطة في الصراع (روسيا، الولايات المتحدة، إيران، تركيا).





فريق الأزمات العربي  
Arab Crises Team

## الأزمة السورية.. استراتيجية الخروج

- توجهات الأطراف المحلية للصراع (النظام والمعارضة) ومصالحها ومدى تأثيرها في مساره، في ظل تزايد وزن وتأثير الأطراف الخارجية.
- مستوى استنزاف القوى المحلية والإقليمية والدولية المؤثرة، وحجم الخسائر البشرية والسياسية والاقتصادية التي تتكبدها بفعل استمرار الصراع، ومدى قدرتها على مواصلة تحمل كلفه وأعبائه.
- الوضع الميداني على الأرض وميزان القوى العسكري بين أطراف الصراع، الذي من شأنه أن يغيرها بمواصلته أو التفكير بالذهاب إلى تسوية سياسية معقولة.
- طبيعة القضايا الخلافية العالقة، ومدى قدرة الأطراف المتصارعة على التوصل إلى تفاهات بخصوصها.
- العامل الإنساني ومستوى حضوره والاهتمام به من قبل المجتمع الدولي ومن قبل أطراف الصراع المباشرة وغير المباشرة.

وفي ضوء هذه المحددات يتضح التباين الكبير في مواقف الأطراف المؤثرة إزاء مستقبل الأزمة السورية نتيجة تعارض مصالحها وأولوياتها، ولا يبدو احتمال إنجاز حل سياسي شامل مرجحاً في الوقت الراهن، رغم أنه الأفضل من حيث نتائجه وتداعياته الإيجابية المتوقعة على المستويين السوري والإقليمي، وذلك لصعوبة الاتفاق على حلول للقضايا الخلافية العالقة بين الأطراف المتنازعة وأبرزها: مستقبل الرئيس بشار الأسد، ووجود القوات الإيرانية والأجنبية الأخرى على الأراضي السورية، وخريطة الطريق للمرحلة الانتقالية. كما أن سيناريو استمرار الجهود السياسية دون نتيجة واستمرار الاقتتال لا يبدو مرجحاً أيضاً نظراً لكلفته العالية لجميع الأطراف.

أما سيناريو التقسيم، فتبدو فرصه ضئيلة في الوقت الراهن في ظل رفض النظام وغالبية أطراف المعارضة السورية له، وكذلك معارضة إيران وتركيا وبعض القوى الدولية، خشية انعكاساته الخطيرة على سورية والإقليم. وقد أكدت القمة الرباعية التي انعقدت في إسطنبول في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨ تمسك تركيا وروسيا وألمانيا وفرنسا بوحدة الأراضي السورية. فيما يبدو سيناريو الحسم العسكري غير مرجح في اللحظة الراهنة لاعتبارات سياسية وعسكرية.

ومع استبعاد السيناريوهات السابقة يُرجح استمرار المسار السياسي الحالي (الحل السياسي الجزئي) القائم على إنجاز الحل بصورة تدريجية بطيئة، وفق اتفاقات منفصلة لكل منطقة على حدة، وهو الأمر الذي قد يستغرق وقتاً أطول، وذلك رغم أنه لا يخفي عن الحل السياسي الشامل بما فيه إعادة بناء النظام السياسي والأمني والاقتصادي للبلاد بمشاركة كل السوريين.



فريق الأزمات العربي  
Arab Crises Team

## الأزمة السورية.. استراتيجية الخروج

### خامساً: استراتيجية الخروج من الأزمة

تبدو خيارات الحسم العسكري، والتقسيم، والجمود خيارات صعبة وذات نتائج خطيرة وغير مرجحة وفق المعطيات والظروف المنظورة، وهو ما يرجح خيار الحل السياسي في سورية، والذهاب إلى عملية سياسية تقبلها أطراف الأزمة السورية أساساً، وتتوافق عليها الأطراف الإقليمية والدولية.

وقد تناول التقرير في عرضه للسيناريوهات عدداً من التحديات والعقبات التي تقف أمام حل الأزمة السورية سياسياً، ويرى **فريق الأزمات العربي** أن التعامل معها وتذليلها يشكل مدخلاً أولياً لاستراتيجية الخروج من الأزمة، ثم يشدد **الفريق** على ضرورة تبني استراتيجية واضحة للخروج من الأزمة تعزز فرص خيار الحل السياسي وتقطع الطريق على بقية الخيارات التي من شأنها أن تلحق ضرراً أكبر بسورية والمنطقة، على أن تكون هذه الاستراتيجية بمشاركة كل الأطراف السورية، مع التأكيد على ضرورة مشاركة مختلف الأطراف السياسية الأخرى من حكومات، وقوى سياسية، ونخباً مجتمعية. وأهم مكونات الاستراتيجية المقترحة من **الفريق**:

- إعلان وقف إطلاق النار الشامل بين أطراف الصراع بتوافقات إقليمية ودولية يشمل كل سورية بلا استثناء، وتجنّب تدهور الأوضاع مجدداً أو اندلاع المواجهات في البلاد، وبدء المصالحة الوطنية والمصالحة المجتمعية الدينية والإثنية والعائلية، مع الحذر من الركون للاتفاقات والتفاهات المناطقية المؤقتة الحالية، ومن التعامل معها كصيغ نهائية للوضع في سورية.
- توافق الفاعلين الإقليميين والدوليين المنخرطين في الأزمة، وهم بالأساس كل من الولايات المتحدة وروسيا وإيران وتركيا، على فرض وقف لإطلاق النار والدفع بالخيار السياسي تمهيداً للمصالحة الوطنية في سورية، ولإعادة بناء النظام السياسي من قبل السوريين وبدعم المجتمع الدولي والإقليمي، ولخلق ديناميكية داخلية تحافظ على أي اتفاق يتم التوصل إليه بين هؤلاء الفاعلين بما يراعي المصلحة السورية، ويراعي أغلب مصالحهم بشكل أو بآخر.
- إعادة بناء النظام السياسي، بشكل يضمن تحقيق إصلاح سياسي وأمني واقتصادي حقيقي ويوفر الفرصة لبناء نظام سياسي ديمقراطي تعددي يرسّخ مفاهيم حرية العمل الحزبي وتداول السلطة، ودولة المواطنة دون تمييز على أساس الانتماءات والهويات الفرعية، مع المحافظة على الخصوصية العربية والإسلامية الجامعة للشعب السوري كجزء من الأمة العربية والإسلامية.
- الحفاظ على وحدة الأرض السورية في أي اتفاق سياسي قادم، وانسحاب كافة القوات الأجنبية على مستوى الدول أو الجماعات المسلحة من البلاد، والحيلولة دون تمزيق سورية إلى كيانات مختلفة متناحرة، بغض النظر عن الصيغ والمسميات التي قد تسهم في تقسيم البلاد، وتعزيز النزعات الانفصالية فيها على أسس دينية أو طائفية أو إثنية.



فريق الأزمات العربي  
Arab Crises Team

## الأزمة السورية.. استراتيجية الخروج

- توفير ضمانات كافية، برعاية إقليمية ودولية، لطمأنة اللاجئين والنازحين بإمكانية العودة الكريمة والأمنة إلى مناطقهم التي هُجروا أو هربوا منها بسبب المواجهات والأعمال العسكرية، ومن ضمنها نشر قوات شرطة عربية/ دولية لفترة محددة في كافة أرجاء البلاد، بما يضمن توفير الأمن للاجئين من جهة، وللشركات العاملة في الإعمار من جهة أخرى، من أي اعتداءات سواء من طرف النظام أو أي فصيل مسلح معارض، أو الجماعات الإرهابية. وفي مشاورات أجراها الفريق مع أطراف قريبة من النظام والمعارضة فإن انعدام الثقة بين الطرفين ما يزال ماثلاً، حيث يرفض النظام أي وجود لقوات عربية/ دولية على الأراضي السورية، وترفض المعارضة هذا الاقتراح من باب عدم الثقة بقدرة هذه الأطراف على توفير الحماية للاجئين، ومع ذلك فإن أيًا من الطرفين لم يقدم اقتراحاً بديلاً لضمان عودة واستقرار آمنين للاجئين إلى حين التوصل إلى الاتفاق السياسي الشامل.
  - تحقيق العدالة الانتقالية بمفهومها الشامل كخطوة أولى لتحقيق المصالحة الوطنية، ومن أهمها إطلاق سراح المعتقلين والمعتقلات والتعويض عن الضرر ودفع الديات للقتلى، ورعاية الجرحى والمعاقين وأسرهم وغيرها، بما يسهم في عودة سورية إلى وضعها الطبيعي موحدة وبكل أبنائها، وربما يحتاج ذلك إلى مشاريع منفصلة تتناول التفاصيل اللازمة لتحقيق هذه العدالة.
  - الشروع بإعادة الإعمار في المناطق التي تتوقف فيها الأعمال القتالية، نظراً لما يحمله ذلك من تأثيرات نفسية إيجابية لدى المواطنين السوريين داخل سورية وفي مناطق اللجوء خارجها. ودعوة الأطراف غير المنخرطة في الصراع في سورية إلى المبادرة بمشاريع لإعادة إعمار البلاد وتوفير البنى التحتية (الصحة والتعليم والنقل) على نحو عاجل من خلال آليات دولية تتضمن شقّي المساعدات الإنسانية والاقتصادية، كما تتضمن جذب الاستثمارات السورية والعربية والأجنبية، وبما يحقق أمناً اقتصادياً واجتماعياً للشعب السوري، وخصوصاً في مناطق عودة اللاجئين أو النازحين.
- وتبقى المصلحة العليا لسورية الدولة ولكل مواطنيها في الداخل والخارج بوقف نزيف الدم السوري، والشروع بالمصالحات الوطنية وبناء نظام سياسي تعددي يحتضن الجميع ويضع البلاد على طريق النهوض من تداعيات الحرب، وبما يعيد سورية إلى الصف العربي وممارسة دورها.



فريق الأزمات العربي  
Arab Crises Team

## الأزمة السورية.. استراتيجية الخروج

### The Syrian Crisis: Towards an Exit Strategy Executive Summary

Developing into a civil war that subsequently called for intervention of regional and international parties, the Syrian crisis has been one of the most important and dangerous Arab crises since 2011. Given the implications of this crisis on Syria in particular and the Arab region in general, **The Arab Crises Team- ACT** set to research in this report the background of the crisis, as well as, its political, economic and security implications. It also discusses the positions, interests and goals of related parties, in addition to developing futuristic scenarios and an exit strategy.

The report focuses on the position of the involved parties and their interests, it reveals the agreements and contradictions between these positions, and offers broad lines for an exit strategy in a manner that achieves some interests of the influential parties concerned and whose accord forms the first steps towards solving this crisis.

The Syrian crisis started as peaceful protests in March 2011, calling for essential reforms in the political, security and economic structure of the regime, but the violence which these protests met with opened the way for the desertion of numbers of the regular Syrian army, and formation of armed groups, the largest of which was the Free Syrian Army, and paved the way for foreign intervention on the international and regional levels. The emergence of “terrorist” armed groups led to its overtaking the scene in record time. The first of these groups was the al-Qaeda-related Jabhat al-Nusra which was formed in January 2012, followed by the Islamic State in Iraq and Syria (Daesh) in April 2013 which expanded its control in the country at the expense of Jabhat al-Nusra and the Free Syrian Army. By the end of 2013 Daesh controlled a considerable percentage of the territories lost by the regime. This led to the confusion of the Syrian scene between political opposition calling for political, security and economic reforms, and military opposition calling for the change of the regime, and third which was formed by terrorist groups. This gave the issue of terrorism a greater dimension to the extent that it constituted the fore of the Syrian crisis at the expense of the Syrian opposition demands of reform or change of political, security and economic situations. After the Russian intervention in September 2015, the scene changed considerably allowing the regular Syrian army to focus on the restoration of vital areas in central Damascus and in the southern areas of the country. Therefore, the armed opposition and terrorist groups were limited to the North West of Syria in Idlib, Aleppo and Hama.

On the political level, and since the beginning of the crisis, Arab and international parties started initiatives to find political solutions, but Arab efforts did not succeed. The UN also failed to come up with a suitable solution for the crisis that can be accepted by the various parties. Its envoys did not reach tangible results, save for the Geneva Declaration (1). In the wake of the Russian military intervention, Moscow developed the “Astana” mechanism, and held meetings in “Sochi” to support this mechanism and succeeded in holding meetings that included all related parties, in addition to Turkish and Iranian officials. This led to what was known as “de-escalation” agreements in a number of Syrian regions.

The war in Syria claimed the lives of more than half a million people from all parties. More than double this number were either injured or those that disappeared, in addition to 11.5 million refugees and displaced people. The country’s infrastructure was destroyed,



فريق الأزمات العربي  
Arab Crises Team

## الأزمة السورية.. استراتيجيات الخروج

leaving much economic, political and security repercussions on Syria, Arab countries and other countries in the region and even the world because of the waves of Syrian refugees, especially to European countries.

The Syrian regime lost control of large areas of the country to armed groups, as a result of the developing crisis. Syrian government lost its Arab and regional role in the region, especially in the files related to the Arab-Israeli conflict. Arab division on the official and popular levels increased, with some supporting the Syrian regime and others supporting the opposition. Economic repercussions were presented in the bleeding of Syria's economic resources and the accompanying decline in economic growth in the Middle East region in general.

As to the position of other parties, the Syrian crisis received the attention of Arabs and the majority of regional and international parties. The crisis witnessed external intervention on all levels, caused by different motives from each party worrying about the future implications of this on their security, economic or political interests, or the desire to have new gains as a result of interfering in the crisis. The level of intervention varied between these parties in the crisis and its various stages. Iran, Russian, Hezbollah and militias loyal to Tehran were pro-Syrian regime. On the other hand, Turkey, the United States, Qatar and Saudi Arabia supported the opposition.

In light of a detailed analysis of the concerned parties, it soon appeared that neither the Syrian regime nor the opposition had a major role in solving the Syrian crisis either because of the regime's inability to exert permanent control in the regions abandoned by the opposition, or because of the scattered opposition and their abandonment by former supporters – except Turkey. This keeps the international factor and the logic of the balance of power, the sharing of influence and interests between superpowers, especially the United States and Russia, as well as the regional factor represented by Turkey and Iran and their interests, the most important factors in reaching a solution to the Syrian crisis.

The report presents four scenarios that may affect the future of the Syrian crisis. These scenarios vary between i) the military solution, ii) the comprehensive or partial political solution, iii) continued current confrontation, or iv) shifting the temporary field situation within existing balance of power into a permanent one through the federal division scenario or through self- rule entities. The report sets a number of determinants by which some of these scenarios can be weighed. The most important of these determinants is the interests and priorities of international and regional parties involved in the crisis (Russia, the United States, Iran and Turkey), and the orientations and interests of the local parties involved in the crisis (the regime and opposition) and their influence on the crisis. Another determinant is the level of depletion of local, regional and international parties involved in the crisis; the situation on the ground and the balance of military power; the nature of unsolved contestations and the ability of conflicting parties to reach understandings regarding them. There is also the human factor, the level of its presence and attention by the international community and direct and indirect conflicting parties.

In light of these determinants there appears to be a clear divergence in the position of stakeholders towards the future of the Syrian crisis as a result of its conflicting interests or priorities. The prospect of achieving a comprehensive political solution, dividing the country or a military solution does not seem likely in 2019. The current political process which is



فريق الأزمات العربي  
Arab Crises Team

## الأزمة السورية.. استراتيجية الخروج

based on achieving a solution in a partial, slow and gradual manner is likely to continue, according to separate agreements for each area individually. This could be supported by developing understandings on the new constitution, governance and later the elections. However, this track is not in any way an alternative for the comprehensive political solution including the reconstruction of the political, security and economic system.

In the light of the complexity of the Syrian crisis, the report shows that the way to reaching a solution and an exit strategy lies in the consensus of the international and regional stakeholders in imposing a ceasefire and pushing for the political solution in order to pave the way for national reconciliation and creating an internal dynamism that maintains agreements between stakeholders in a manner that takes Syrian interests in consideration.

The Arab Crises Team- ACT offers a number of suggestions within an exit crisis strategy. These include: 1) declare a comprehensive ceasefire in all Syrian territories which to be supported by international and regional parties; avoid the deterioration that might led to the escalation or breaking out of the confrontation in the country; start the national reconciliations and be aware not to resort to the current regional and contemporary understandings and not to deal with them as permanent ones. 2) Reconstruct the political system in Syria in a way that leads to real political, security and economic reforms and provides the opportunity for the establishment of a pluralistic democratic political system, a free environment for the political parties, an alternation of power, and a state for all citizens regardless of their belongings and their sub-identities. 3) Preserve Syrian territorial integrity in future political agreements and the withdrawal of all foreign forces from Syria. 4) Provide sufficient guarantees with international and regional auspices to reassure refugees about going back to their territories, including the deployment of Arab/ international police forces for a limited period of time in all parts of the country. The mission of these forces is to protect the refugees, as well as the construction companies from any assault whether by the regime forces, the opposition or the terrorist groups. However, in consultations that the ACT team did with close parties to the regime and the opposition, both refused such a suggestion but without providing any alternative to ensure a secure return of the refugees until reaching a comprehensive political solution. 5) Accomplish transitional justice in its comprehensive concept especially in the fields of social reconciliation, release of the prisoners, compensation of victims, rehabilitation of handicaps etc. 6) Undertake the reconstruction process in areas where military operations have stopped, because of the positive psychological effects it has on Syrians, inside and outside Syria. And invite parties that are not involved in the conflict to start reconstruction through international mechanisms including humanitarian and economic assistance, in addition to attracting Syrian, Arab and foreign investments to achieve economic and social security of the Syrian people, especially in the regions that will witness the return of the refugees.



مركز دراسات الشرق الأوسط - الأردن  
Middle East Studies Center - Jordan

## نظام الاشتراك في تقارير فريق الأزمات العربي

- يرسل التقرير للجهات المختارة مجاناً لمرة واحدة، ثم يصبح بالاشتراك المدفوع بناءً على رغبة الجهة أو الشخص المستفيد.
- الاشتراك (٣-٤) تقارير سنوياً.
- يرسل التقرير في حال صدوره.
- يرسل التقرير عبر البريد الإلكتروني بصيغة PDF لحساب الاشتراك المعتمد.

## قيمة الاشتراك

- \$ 500 سنوياً

## ملاحظات توضيحية

- يحرص المركز على متابعة وصول النشرات للمشتركين.
- يكون تسديد قيمة الاشتراك بدفعة واحدة في بداية كل عام ميلادي جديد نقداً أو بحوالة بنكية.
- يعد الاشتراك دائماً ومستحق الدفع والتجديد يوقف من قبل أحد الطرفين.
- للتواصل المباشر:  
البريد الإلكتروني : (marketing@mesc.com.jo)  
موبايل (جوال): 00962797950732

## معلومات الحوالات المالية

• Middle East Studies Center – Jordan  
• Islamic International Arab Bank  
• (Jabal Al-Hussein Branch)  
• SWIFT: IIBAJ0AM200  
• Account number: 1060/1611/500

- مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن
- البنك العربي الإسلامي الدولي
- ( فرع جبل الحسين )
- رقم سوفت: IIBAJ0AM200
- رقم الحساب: 1060/1611/500





مركز دراسات الشرق الأوسط - الأردن  
Middle East Studies Center - Jordan

Arab Crises Team-ACT

# The Syrian Crisis

## Towards an Exit Strategy



Issue No. 017

March 2019